اثر الاقتصاد الريعي على الخيار الديمقراطي في العراق

أ.م.د.كاظم علي مهدي **أ. د عبد الجبار احمد عبد الله**

فرع الفكر السياسي **فرع النظم السياسية**

يوجد الريع في جميع الاقتصادات المتقدمة منها وغير المتقدمة ، بيد ان الخلاف ينحصر في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع بالمقارنة ببقية مصادر الدخل الأخرى . ففي الاقتصاديات المتقدمة لا يمثل الريع سوى نسبة ضئيلة من الناتج القومي ، وهذا على العكس من الدول النفطية في البلدان العربية ومنها العراق .

ويعد الاقتصاد الريعي ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في موازناتها الوطنية ، في حين ان الدولة نفسها مدعومة من إيرادات لسلعة او مادة واحدة كالنفط تأتيها من الخارج ، وبشكل أعم ذلك الاقتصاد الذي يقوم فيه الريع بدور رئيسي . فالدولة الريعية ، تتبع الاقتصاد الريعي . ولذلك فاننا نستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع دوراً اساسياً في الحياة الاقتصادية . ويمكن ان ننظر الى الدولة الريعية باعتبارها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي ، وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي او نسبة عاليه منه الى فئة صغيرة او محدودة تعيد توزيع او استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان . وهكذا نجد ان فكرة الدولة الريعية تقتضي التفرقة من ناحية بين الأقلية والاغلبية ، ومن ناحية أخرى بين خلق الثروة و توزيعها ، ولذلك نجد ان الفئة المحدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي) في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة ، وهذا من شانه ان يولد نشاطاً أقتصادياً تابعاً يعتمد اعتماداً كبيراً على المصدر الأساسي للثروة . ويقابل ذلك انفصام في العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول الى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل . ان الوضع المتميز لدور هذه القلة يؤدي في معظم الأحيان الى ان تصبح الدولة او الحكومة هي المستفيد المباشر من هذا الريع الخارجي ، فتركيز هذه القوة الاقتصادية في يد عدد محدود لا يلبث ان يؤدي الى تركيز القوة السياسية في يدها في الوقت نفسه .

وبالانتقال الى موضوع الديمقراطية نجد انها ليست مثلا عليا ، ومبادئ مجردة ، يطبقها هذا المصلح او ذاك . فهي في جانبها النظري ليست اكثر من تمثلات فكرية لعلاقات متبلورة او قيد التبلور ، فالديمقراطية كنظام علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تعمل، بإيجاز شديد، على ثلاث مستويات :

أ- علاقات بين أفراد وفئات مجتمع معين .

ب- علاقات بين هذا المجتمع وبين الدولة كهيئة ناظمة لاحتكار وسائل العنف المشروع والتقنين ، لصيانة حياة وملكية وثقافة سائر مكونات المجتمع ، وحماية المجتمع نفسه ككل من التحديات الخارجية.

ت- ونظام علاقات وظيفي / مؤسساتي بين مكونات هذه الدولة، التي تضطلع بوظائف متباينة : التنفيذ ، والتشريع ، والقضاء .

إن هذا النظام، القائم على التعاقد الاجتماعي، بالخضوع لحكم القانون (الدستور)، والتداول السلمي للسلطة عبر التفويض العام، او الارادة العامة ، وتقسيم السلطات، والمسمى بالنظام البرلماني – الدستوري، أو الديمقراطي ، لم يتكون دفعة واحدة ، بل خرج من رحم تطورات عاصفة ، وتبدلات عنيفة.

ويرى صموئيل هنتغتون ان الاجراء المحوري في الديمقراطية هو اختيار القادة من خلال الانتخاب التنافسي من قبل القوم الذين يحكمونهم. اذا تعد الديمقراطية التمثيلية – الدستورية ، الفاعلة في اطار الدولة القومية ، كنظام شامل للمجتمع ، بكامل طبقاته وافراده ، نظاماً حديث العهد ، ينتمي الى طور متقدم من العصر الصناعي فيقوم على جماعات منفتحة ، متغيرة ، ذات مساواة سياسية لا تستبعد التفاوت الاجتماعي . بل تبقيه.

ويترتب على تطبيق الديمقراطية تحقيق المواطنة . وهذا يتضمن الحق في معاملة الانسان (المواطن) بالمساواة عندما يتعلق الامر باتخاذ الخيارات الجماعية . وواجب أولئك الذين يطبقون مثل هذه الخيارات ان يكونوا بالقدر نفسه عرضه للمحاسبة ومنفتحين على جميع أعضاء الكيان السياسي.

والأكثر من هذا ، ان الديمقراطية لا يمكن ان تستمر طويلاً الا اذا عمل مواطنها على خلق ثقافة سياسية مساندة ، بل في الواقع ، ثقافة عامة مساندة لهذه الأفكار والممارسات . فالعلاقة

بين نظام الحكومة الديمقراطي والثقافة الديمقراطية التي تساندها علاقة معقدة . وان الثقافة الديمقراطية تركز على قيمة الحرية الشخصية ، وبذلك تقدم الدعم لحقوق وحريات إضافية . وما قاله رجل الدولة الاغريقي بريكليس عن الديمقراطية الاثنية في عام 431 ق .م " ان الحرية التي نتمتع بها في حكومتنا تمتد ايضاً الى حياتنا العادية " .

وتتبع الدول الديمقراطية الحديثة اقتصاد السوق ، وقدم هذا الاقتصاد ، بصفة عامة ، رخاء اكثر من أي بديل له كما ان الدولة ذات اتجاه السوق تزدهر في الاغلب وتكون دولة غنية · ولكن لا يوجد اقتصاد رأسمالية السوق في أي دولة ديمقراطية (او الاغلب انه لايمكن ان يوجد لفترة طويلة) بدون تنظيم وتدخل حكومي على نطاق واسع لتغيير تأثيراته الضارة ، والمتمثلة باحتمالات عدم تحقيق المساواة السياسية الكاملة بين المواطنين .

وفي دراسة اثر الاقتصاد الريعي على الخيار الديمقراطي في العراق نجد ان ديكتاتورية الريعية ، تؤدي الى اشكال أخرى من الديكتاتورية. ديكتاتورية سقوفها لا يمكن ان تفسد لشدة التأكيد على قدراتها ، لشدة امساكها تحت جناحها بجميع العوامل الضرورية لممارسة سيادتها ، لشدة تمكنها من الاستغناء اكثر يوما بعد يوم عن مجموع أبناء البشر ، لشدة انقطاعها عن المجتمع .

هذا وتشكل العوائد النفطية الهائلة مانعاً كبيراً امام إمكانية طرح مسألة الهوية السياسية ، وامام اية نزعة قومية حقيقية . وكان البديل من ذلك هو التماهي مع نمط استهلاك مادي ، مستند الى ارتفاع القوة الشرائية والشره الفردي والتنافس على تكوين الثروات الشخصية للطبقات السياسية العراقية الحاكمة والتي اطلق عليها حنا بطاطو طبقة لذاتها .

وبوجود الدولة الريعية ، تنعدم المؤسسات المدنية الحديثة الضاغطة والمؤثرة ، فلا يتحقق تفاعل متبادل من الأعلى الى الأسفل ، ومن الأسفل الى الأعلى . يأتي التأثير أحادي الجانب دائماً ، متسللاً بوضوح في صيغة مراسم وقرارات ولوائح وأنظمة تحمل بصمة او توقيع رئيس الدولة . وليس على البنى التحتية سوى تلقفها والانصياع الى ما فيها من أوامر ونواه .

ما يؤسف له ان السلطة السياسية لم تتطور بالوتيرة نفسها والحجم المحض لم يكن معادلاً للقوة في البلدان المصدرة للنفط بل على العكس . فحين كانت الدولة تتوسع كان تطورها المؤسسي يسير بوتيرة اشد بطئاً وتفاوتاً بكثير . وبدلاً من تطوير اللحمة الجمعية والتماسك البيروقراطي

والمفاهيم الرمزية الدالة على وجود عملية صنع القرار توجيهاً مجدياً ، أصبحت الدولة النفطية في العراق عملاقاً ضعيفاً يمكن شله بمئات الاقزام الباحثين عن الريع .

وهناك علاقة طردية بين المشاركة السياسية الحقيقة في العراق وأساس الإيرادات القادمة من الريع النفطي وحاجة الدولة الى عدد وحجم الضرائب . فالدولة الريعية النفطية تحصل على العائدات الضريبة بشكل اقل مقارنة بغيرها من الدول ذا الطبيعة الإنتاجية ، فالنفط يؤمن استمرار الإيرادات، مما انعكس سلبيا على الواقع التشاركي للمواطنين المعتمد على المبدأ الديمقراطي السائد (لا تمثيل ومشاركة من دون ضرائب).

وبالاستناد الى الواقع الاقتصادي الريعي العراقي نجد ان الدولة ما زالت تعتمد سياسة التوظيف الحكومي ، لذا تمتلك جيش من الموظفين حجمه ما يقارب الثلاث ملايين موظف في القطاع العام. ان مرد هذا الامر هو التخبط الاقتصادي في ترجمة رأسمالية السوق من واقع سياسي ودستوري الى واقع عملي . ان رأسمالية السوق على المدى البعيد الى نمو اقتصادي ، والنمو الاقتصادي ملائم للديمقراطية . فالنمو الاقتصادي أولا بقطعه الفقر الحاد وتحسين مستويات المعيشة ، يساعد على تقليل المنازعات السياسية والاجتماعية يضاف الى هذا ، انه عندما تظهر منازعات اقتصادية فان النمو يقدم المزيد من الموارد المتاحة لتسوية مرضية للجانبين ، يغنم فيها كل جانب شيئا . (وفي غياب النمو ، فان المنازعات الاقتصادية تصبح ، باستخدام لغة نظرية اللعبة ، (المحصلة – صفر) (ما اكسبه انت ، وما تكسبه انت اخسره انا . وعلى ذلك فان التعاون لا يجدى) ، ويزود النمو أيضا الإفراد والمجموعات والحكومات بفائض من الموارد لدعم التعليم ، وبذل يتم تكوين مواطنة متعلمة ومثقفة . ورأسمالية السوق ملائمة للديمقراطية ايضاً بسبب آثارها الاجتماعية والسياسية . فهي تخلق –على الاغلب – طبقة متوسطة كبيرة من أصحاب الأملاك اللذين يبحثون هادة عن التعليم ، والاستقلال ، والحرية الشخصية ، وحقوق الملكية ، وسيادة القانون ، والمساهمة في الحكومة . والطبقات الوسطى ، كما أشار ارسطو لأول مرة ، هي الحليف الطبيعي للافكار والمؤسسات الديمقراطية . واخيراً وربما الأكثر أهمية ، فان راسمالية السوق ، عن طريق لا مركزية العديد من القرارات الاقتصادية لافراد ومنشآت مستقلة نسبياً ، تتجنب الحاجة الى حكومة مركزية قوية ، او حتى استبدادية. وعليه ان ضعف الطبقة الوسطى وهشاشتها ولا ننسى عدم استقلاليها في العراق مرده الى الاقتصاد الذي يضع جميع موارد الاقتصاد الريعي تحت تصرف الحكومة . وللتنبؤ بالنتائج

المحتملة لهذه الهبة السياسية ربما نتذكر المثل القائل " ان السلطة تفسد ، والسلطة المطلقة تفسد فساداً مطلقاً " مما يعطي دعوة مباشرة لقادة الحكومة مكتوبة بأحرف بارزة : ان لكم الحرية في استخدام جميع هذه الموارد الاقتصادية لتقوية سلطتكم والمحافظة عليها . بمعنى ان العلاقة بين الدولة والمجتمع تشهد ، منذ الخمسينيات مرحلة اكتشاف النفط ، ومن ثم الاعتماد عليه ، اختلالاً متصلاً لصالح الدولة ، وانفصالاً نسبياً للدولة عن فعل القوى المجتمعية . لذا فان ثمة تغيرات مجتمعية اساسية ، مهدت لنشوء الدولة الكلانية الشمولية في العراق ورافقتها . وتدور هذه التغيرات حول معلم اساسي او ميزة اساسية هي : تحطيم او إلحاق او استيعاب طبقات اجتماعية معينة من ناحية كون هذه الاخيرة مالكاً و / او مسيطراً على جانب من الثروة الاجتماعية ، أي السلطة الاقتصادية الناجمة عن الثروة النفطية .

ان عدم الاهتمام بتوزيع الدخول بين الافراد بصورة عادلة ، يعد مدخلاً آخر لانهيارات متعددة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، ومن ثم تؤثر تأثيرات سلبية في المواطنة والانتماء ، وعلى وفق مؤشرات توزيع الدخل (العشيري) في الدول النفطية العربية ومنها العراق ، فان نصيب نسبة (20%) من السكان يستحوذ على (90%) من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني ان الفرد فيها يحصل على متوسط دخل يساوي (21823) دولاراً سنوياً ، في حين ان (80%) من نسبة السكان يحصلون على (10%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وتكون حصة الفرد فيها ما يقارب (263) دولاراً سنوياً . وعلى العكس فان الدول العربية غير النفطية تتمتع بتوزيع للدخل القومي واعادة توزيعه ، أكثر قبولاً من حالة النفطية ، اذ ان نسبة (20%) من السكان يستحوذون على (50%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو يساوي (2500) دولاراً ، وان نسبة (80%) من السكان يستحوذون على (50%) من الناتج الاجمالي وهو يساوي (625) دولاراً . مما يعني ان الريع النفطي يتساقط على شرائح معينة من المجتمع ابرزها الطبقة السياسية والحاكمة .